أثر التعدد الإعرابي في القرآن الكريم
"خبر المبتدأ المضمر نموذجاً"

عبدالمحسن أحمد الطبطبائي

مدرس، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

جاء لفظ الإضمار عند النحويين الأوائل بمعانٍ مختلفة، فمن هذه المعاني الإخفاء والاستتار، وهو عكس الإظهار والإثبات، وقد يأتي الإضمار عند النحويين بمعنى الضمير نفسه، وهو كثير، كما عند سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم.

ومن حيث الإعراب، فقد يترتب على تقدير المضمر تغير في موقع الإعراب؛ فمنه ما يكون بين النصب والجر، ومنه ما يكون بين الرفع والنصب، ومنه أيضاً ما يكون بين الرفع والجر، وقد يحتمل الإعراب - بحسب تقدير المضمر في الآية - الرفع والنصب والجر. كما يترتب على الإضمار أحياناً تغير في المعنى المقصود.

ويلاحظ أيضاً - عند الحكم بإضمار المبتدأ - ظهور وجه أو أوجه أخرى من الإعراب للفظ المراد، فلا يكاد يخلو موضع فيه خبر لمبتدأ مضمر في القرآن الكريم إلا وجاز أن يكون هناك وجه آخر من الإعراب في ذلك الموضع؛ مما يدل على أن إضمار المبتدأ يتوافق- بصورة كبيرة- مع معانٍ متعددة، تحكمها تلك العلاقات النحوية المختلفة، كما أن لتعدد أوجه الإعراب مع خبر المبتدأ المضمر أسباباً تتلخص في الاختلاف في التقدير، وتعدد القراءات القرآنية، وعدم ظهور العلامة الإعرابية، وتعدد وظائف علامة الإعراب.

ويعتمد هذا البحث على الجانب التطبيقي الذي يستند إلى الأسس النظرية، ويهدف إلى توضيح مسألة إضمار المبتدأ في القرآن الكريم، ومدى اهتمام المفسرين ومعربي القرآن الكريم بها، كما يهدف إلى تبيان موقف معربي القرآن الكريم من تعدد المعاني، وهل حققوا ما يصبون إليه من فائدة في ذكر الأوجه الإعرابية المختلفة.

وتظهر في التوجيهات النحوية ألفاظ يستخدمها بعض المعربين في ذكر احتمالات الإعراب تبين مدى تفضيله لوجه معين، ففي بعض الأحيان يصرح بأن ذلك الوجه النحوي أحسن من غيره مع ذكر السبب، وقد يقرر بعضهم أن خبر المبتدأ المضمر هو الوجه، ثم يجيز غيره من الأوجه بعد ذلك، وقد يكون الوجه عنده غير ذلك، ثم يجيز إضمار المبتدأ في آخر التوجيه، وفي مواضع أخرى تكون التوجيهات دون تفضيل معين أو استحسان ملموس لبعضها.

توطئة

يعد إضمار المبتدأ عند النحاة الذين أعربوا القرآن مادة واسعة للبحوث والدراسات اللغوية والنحوية، فتجد معربي القرآن الكريم ينصون في كثير من الأحيان على وجود مبتدأ محذوف، فيجعلون ذلك وجهاً من وجوه الإعراب المختلفة.

ومن هنا، فإن هذا البحث يهدف إلى توضيح مسألة إضمار المبتدأ في القرآن الكريم، ومدى اهتمام المفسرين ومعربي القرآن الكريم بها، ولا سيما مكي بن أبي طالب[1]، ولذلك جعلت كتابه مادة تطبيقية واسعة، لما فيه من ذكر للإضمار. وخاصة أن البحث يعتمد على الجانب التطبيقي الذي يستند إلى الأسس النظرية.

كما يهدف البحث إلى تبيان موقف معربي القرآن الكريم من تعدد المعاني، وهل حققوا ما يصبون إليه من فائدة في ذكر الأوجه الإعرابية المختلفة؛ فالطبري مثلاً ينص على أن الحاجة هي التي دعته إلى ذكر أوجه الإعراب في القرآن الكريم؛ وذلك لتتضح معانيه، حيث يقول: "وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه- وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل آي القرآن - لما في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله، فاضطرتنا الحاجةُ إلى كشف وجوه إعرابه، لتنكشف لطالب تأويله وجوهُ تأويله. . . "[2].

والمبتدأ هو معتمد الفائدة، والخبر هو محلها، وبمجموعهما تحصل الفائدة وتتحقق، فلا بد منهما في الجملة، ولكن إذا وجدت قرينة تغني عن النطق بأحدهما، فإنه قد يضمر؛ لأن المعنى قد اتضح، ومن ثم فقد يستغنى عن اللفظ لذلك السبب.

قال ابن يعيش: "اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه،

لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألّا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً[3].

ويلاحظ أن الحذف الذي يقصده ابن يعيش في النص السابق، إنما كان بسبب فهم المعنى. فإذا فُهِمَ المعنى جاز حذف اللفظ ولكنه يبقى مُراداً. وعلى هذا فإني أجد أن الأولى أن يقال في حذف المبتدأ (إضمار) لا (حذف)، وذلك لأنه مراد منويّ، وهو على الرغم من عدم وجوده لفظاً في الجملة، فإنه يظل هو معتمد الفائدة، وهو المخبَر عنه، وسيأتي الكلام عن مصطلحي الإضمار والحذف قريباً.

وقد أكثر معربو القرآن الكريم في كتبهم من ذكر إضمار المبتدأ منذ بداية إعرابهم للقرآن، ولنضرب مثلاً للفراء[4] الذي أكثر من ذكر المبتدأ المضمر في كتابه الذي يعد أول كتب إعراب القرآن الكريم، وانظر على سبيل المثال إلى قوله: "فأما قول الله تبارك وتعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[5] إلى آخر ما ذكر من العدد فهو رفع لأن قبله ضمير أسمائهم؛ سيقولون: هم ثلاثة، إلى آخر الآية. وقوله ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[6] رفع؛ أي قولوا: الله واحد، ولا تقولوا الآلهة ثلاثة. وقوله: ﴿قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾[7] ففيها وجهان: إن أردت: ذلك الذي قلنا معذرةٌ إلى ربكم رفعت، وهو الوجه. وإن أردت: قلنا ما قلنا معذرةً إلى الله؛ فهذا وجه نصب. وأما قوله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا۟﴾[8] فإن العرب لا تقوله إلا رفعاً"[9].

فهنا عدد بعض الآيات التي أتت بالرفع على الحكاية والإضمار، وكذلك التي أتت بالنصب وإضمار فعل، ووجه توجيهاً مناسباً في أسباب رجحان كل وجه من عدمه.

ثم أفاض في القول في ذكر شواهد من القرآن يحسن فيها إضمار المبتدأ، فذكر في بعضها قراءات تعضد إضمار المبتدأ، وأجاز الرفع في آيات أخرى من غير الاعتماد على قراءة على سبيل جواز ذلك في العربية، واستشهد بآيات مشابهة لصحة كلامه، حيث يقول: "وأما قوله في النحل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ

أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[10]، فهذا قول أهل الجحد؛ لأنهم قالوا لم ينزل شيئاً، إنما هذا أساطير الأولين. وأما الذين آمنوا فإنهم أقروا فقالوا: أنزل ربنا خيراً، ولو رفع خير على: الذي أنزله خير لكان صواباً، فيكون بمنزلة قوله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[11]، و(قُلِ العَفوُ)[12] النصب على الفعل: ينفقون العفو، والرفع على: الذي ينفقون عفو الأموال"[13].

وقد لحق الفراء كثير من النحاة الذين أدرجوا خبر المبتدأ المضمر في كثير من توجيهاتهم النحوية، فهذا العكبري يقول مثلاً في إعراب قوله تعالى ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾[14]: "هما حالان من آيات، والعامل معنى الإشارة، وبالرفع على إضمار مبتدأ[15] أي هي أو هو"[16].

وهذا القرطبي يفصل في الإعراب فيعمد إلى الإضمار وهو عنه غني، وذلك لوضوح الإعراب والمعنى بدون الحاجة إلى الإضمار، وذلك في قوله: "﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾[17]..." (تلك) في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هذه تلك"[18].

فقد ذكر وجه الإضمار على الرغم من بعده، فما قيمة تتابع اسمي إشارة لا يغني الثاني منهما عن الخبر، وخاصة أن جل النحاة والمفسرين نصوا على أن (تلك) مبتدأ، و(آيات الكتاب) خبر[19].

وذاك أبو حيان ينص في ذكر الإضمار في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[20] إذ يقول: "والفاء في (فينتقم) جواب الشرط، أو الداخلة على الموصول المضمن معنى الشرط، وهو على إضمار مبتدأ؛ أي: فهو ينتقم الله منه"[21].

ومهما يكن من أمر، فإن هذا البحث يتكلم عن وجود الخبر ذي المبتدأ المضمر في توجيهات مكي بن أبي طالب النحوية للآيات الكريمة، لما في ذلك من تعدد للمعاني النحوية بما لا يؤدي إلى تناقض أو عيب، وكيف يتم التوفيق بين وجه وآخر، كالحال والخبر مثلاً، كما سبق في قول الفراء، ولا شك أن تعدد الأوجه النحوية يضفي طابعاً خاصا للغة العربية قلما تجده في لغات أخرى.

وقد كثرت أقوال أهل اللغة في مادة (ضمر)، حتى كان في ذلك من المعاني ما ليس له علاقة بهذا العمل، وقد وجدت- من خلال الاستقراء أن معاني الإضمار تنحصر في (التغييب) و(الإخفاء) و(السر) و(خلاف العيان) إذا ما أردنا المعاني القريبة من المعنى الاصطلاحي- كما سيأتي- وقد ذكر اللغويون تلك المعاني بإسهاب طويل[22].

أما في اصطلاح النحاة، فالإضمار هو إسقاط الشيء لا معناه، وترك الشيء مع بقاء أثره، كذا عرفه الجرجاني- رحمه الله- حيث قال: إنه "إسقاط الشيء لفظاً لا معنىً، وترك الشيء مع بقاء أثره، ولكنه ذكر أيضاً أنه "قد يستعمل كلٌّ منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء"[23].

ومن هنا يتبين الفرق في المصطلح بين الإضمار والحذف، فيكون الحذف أعم، حيث الإضمار هو حذف شيء ولكن مع بقاء معناه. وقد ذكر الشهاب أن الحذف أعم من الإضمار، وأن الإضمار هو الحذف مع بقاء الأثر؛ لأنه يشعر بوجود مقدر له، وأن المضمر يقال فيما كان له أثر ظاهر أو مقدر[24].

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن أكثر النحاة الأوائل لم يفرقوا بين المصطلحين، وقد يكون ذلك على سبيل التجاوز والتسامح لا على الحقيقة، فنجد سيبويه مثلاً لا يفرق بين الحذف والإضمار في أبوابٍ نحويةٍ عديدة كحذف الفعل في باب الإغراء والتحذير[25]، ولذلك قال أبو حيان: "وإنما سماه مضمراً لما قدره... فأبرزه مضمراً حين أظهر تقديره، أو يعني بالمضمر المحذوف وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذفُ إضماراً"[26].

* الإضمار ظاهرة نحوية بمعانٍ مختلفة

جاء عند النحويين الأوائل لفظ الإضمار بمعانٍ مختلفة، فمن هذه المعاني الإخفاء والاستتار، وهو عكس الإظهار والإثبات، وقد علق ابن السراج في ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار بقوله: "اعلم أن الكلام يجيء على ثلاثة أضرب: ظاهر لا يحسن إضماره، ومضمر مستعمل إظهاره، ومضمر متروك إظهاره..."[27].

ثم أكمل بعد كلام طويل بقوله: "الثالث: المضمر المتروك إظهاره: المستولي على هذا الباب الأمر وما جرى مجراه، وقد يجوز فيه غيره، فمن ذلك ما جرى على الأمر والتحذير، نحو قولهم: (إياك) إذا حذرته، والمعنى: (باعدْ إياك)...."[28].

وقام الزجاجي أيضاً بإيراد لفظ الإضمار بمعنى الإخفاء في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[29]، حيث قال: "...ثم أضمر القسم في قوله: (قد أفلح من زكاها)، التقدير: لقد أفلح من زكاها..."[30]. كما أورد ذلك كثير من النحاة[31].

وقد يأتي الإضمار عند النحويين بمعنى الضمير نفسه، وهو كثير في كتبهم، ويتبين ذلك في ذكر سيبويه للضمائر البارزة والمستترة والمتصلة والمنفصلة، وذكر تفصيلها وبيانها تحت اسم الإضمار، وذلك في قوله: "وأما الإضمار، فنحو: هو، وإياه، وأنت، وأنا، ونحن، وأنتم، وأنتن، وهنَّ، وهم، وهي، والتاء، التي في فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ، وما زيد على التاء..."[32].

وانظر إلى قوله أيضاً: "وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه..."[33].

* الإضمار والإعراب

قد يترتب على تقدير المضمر تغير في موقع الإعراب، فمنه ما يكون بين النصب والجر، كما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[34]، حيث يذكر بعض العلماء في أوجه إعراب الآية أن (أشدَّ) في موضع جر عطف على (كذكركم)، وأجازوا أن يكون منصوباً على إضمار فعل تقديره: واذكروا ذكراً أشد ذكراً من ذكركم لآبائكم، فيكون نعتا لمصدر في موضع الحال، أي: اذكروه مبالغين في الذكر له[35].

ومنه ما يكون بين الرفع والنصب، كما في إعراب قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ

رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[36]، فقد ذكرت عدة أوجه إعرابية هنا بين الرفع والنصب في (علامُ)، فمن رفعه جعله نعتاً لرب على الموضع، أو البدل منه، أو على البيان من المضمر في (يقذف)، أو على أنه خبر ثانٍ لـ(إنّ)، أو على إضمار مبتدأ، أي: هو علامُ، ومن نصبه، جعله نعتاً لـ(رب) على اللفظ، أو على البدل "[37].

ومنه أيضاً ما يكون بين الرفع والجر، كما في إعراب قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾[38]، قال مكي: "قوله: (إلى كلمة سواء)... قوله: (ألّا نعبدَ) أن في موضع خفض بدل من كلمة، وإن شئت في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هي أن لا نعبد..."[39].

وقال الأنباري: "وألّا نعبد في موضع جر؛ لأنه بدل من (كلمةٍ)، ويجوز أن يكون (ألّا نعبدَ) في موضع رفع لوجهين:

أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هي ألّا نعبد إلا الله.

والثاني: أن يكون مبتدأ، أي: بيننا وبينكم ألّا نعبد إلا الله، أي بيننا وبينكم تركُ عبادة غير اللهِ"[40].

ومثله ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[41]، قال مكي: "قوله: (وذكرى)، في موضع رفع على العطف على كتاب، وإن شئت على إضمار مبتدأ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على المصدر، أو على أن تعطفها على موضع الهاء في به، وقيل (ذكرى) في موضع خفض عطف على (لتُنذِرَ)، لأن معناه الإنذار، فتعطف على المعنى"[42].

وقد يحتمل الإعراب - بحسب تقدير المضمر في الآية - الرفع والنصب والجر، ومنه ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾[43]، قال مكي: "قوله: (أن تقوموا) أن في موضع خفض على البدل من واحدة، أو في موضع رفع على إضمار

مبتدأ، تقديره: هي أن تقوموا، وقيل: هي في موضع نصب على حذف اللام "[44].

ومثله ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾، حيث قال مكي في إعراب هذه الآية: "قوله: (أن أقيموا الدين) أن في موضع نصب على البدل من ما في قوله (ما وصّى)، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هو أن أقيموا، ويجوز أن تكون في موضع خفض على البدل من الهاء في به الأول أو الثاني. . . "[45].

وتعليقاً على ما سبق من إعراب مكي وغيره لبعض الآيات، أقول إنّ هناك زيادة مفرطة في ذكر الأوجه النحوية، ولاسيما إذا كان المذكور يوضح المعنى، فنحن لا نحتاج إلى القول بالحذف إلا إذا كان المذكور في الآيات لا يتمم المعنى لئلا يكون هناك تعد على حروف كتاب الله. فنجد الفراء في لفظ (علامُ) من آية سبأ السابقة يذكر وجهاً واحداً فقط للرفع دون تقدير محذوف، فهو عنده مرفوع بـ(إنَّ)، وذكر وجهاً آخر للنصب[46].

ولكن يبدو أن كثرة التوجيهات النحوية الواردة في كتب المفسرين والنحاة لآيات القرآن كانت بسبب حرصهم على تبيان معاني القرآن الكريم بصور مستوفية، ولا أرى ذلك قد تحقق في ذكر الأوجه النحوية إلا في مواضع أقل بكثير مما أرادوه.

* الإضمار والمعنى

يترتب على الإضمار أحياناً تغير في المعنى المقصود، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ﴾[47]، قال مكي في ذلك: "قوله: (مقام إبراهيم) أي من الآيات مقام إبراهيم فهو مبتدأ محذوف خبره.

ويجوز أن يكون (مقام) بدلاً من (الآيات) على أن يكون مقام إبراهيم

الحرم كله ففيه آيات كثيرة، وهو قول مجاهد. ودليله ومن دخله كان آمناً يريد الحرم بلا اختلاف. وقيل ارتفع على إضمار مبتدأ؛ أي هي مقام إبراهيم "[48].

وتلاحظ إيراد مكي للفظي (الإضمار) و(الحذف)، حيث قال: "فهو مبتدأ محذوف خبره"، وقال بعد ذلك: "ارتفع على إضمار مبتدأ..."، والمعنى واحد، لكني أميل إلى لفظ الإضمار؛ لأنه إسقاط الشيء لا معناه، وفي هذا تعظيم للكتاب الكريم.

ولكننا نرى أكثر المعربين لا يذكرون وجه إضمار المبتدأ، فلا يجعلون الآيات هي مقام إبراهيم، وإنما يجعلون مقام إبراهيم من الآيات، وعلى هذا تتعدد المعاني[49].

وانظر إلى قول مكي أيضاً في إعراب (متاع)، حيث يقول: "قوله: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[50] من رفع متاعاً جعله خبر البغي[51]، والظرف ملغى، وهو (على أنفسكم)، و(على) متعلقة بالبغي ولا ضمير في (على أنفسكم)؛ لأنه ليس بخبر الابتداء، ويجوز أن ترفع متاعاً على إضمار مبتدأ؛ أي: ذلك متاع، أو هو متاع، فيكون (على أنفسكم) خبر بغيكم، ويكون فيه ضمير يعود على المبتدأ، و(على) متعلقة بالاستقرار وبالثبات، أو نحوه، تقديره: إنما بغيكم هو متاع الحياة الدنيا، فإذا جعلت على أنفسكم خبراً عن البغي، كان معناه إنما بغيكم راجع عليكم، مثل قوله: (وإن أسأتم فلها)، وإن جعلت متاعا خبر البغي، كان معناه إنما بغي بعضكم على بعض متاع الحياة الدنيا، مثل قوله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ "[52].

ومنه ما جاء في إعراب سورة الشعراء، حيث يقول: "قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[53]، تلك ابتداء، وآيات الخبر، وهي إشارة إلى ما نزل من القرآن، وقيل: بل هي إشارة إلى هذه الحروف التي في أوائل السور؛ لأن منها تأتلف آيات القرآن، وقيل: تلك في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هذه تلك آيات الكتاب المبين التي كنتم وعدتم بها في كتبكم؛ لأنهم وعدوا في التوراة والإنجيل بإنزال القرآن "[54].

وعلى الرغم من تغير المعنى في تفسير مكي، فإن الملاحظ هو أن تقدير اسم الإشارة الآخر ربما لا يفيد؛ لأنه بمعنى الثاني، فما الفائدة من قولنا: هذه تلك؟ وذلك لأن الثاني بمنزلة الأول، و(آياتُ الكتابِ) هي الخبر، وهذا هو الواضح.

* خبر المبتدأ المضمر

ذكر النحاة - كما هو معروف - مواضع حذف المبتدأ جوازاً ووجوباً، وضربوا لذلك الأمثلة والشواهد الكثيرة[55]، كما أن من المعروف أن المبتدأ يأتي على صورة الضمير، كما يأتي على صورة الاسم الظاهر والمصدر المؤول وغير ذلك، ولكن ما يدعونا إلى البحث هو إضمار المبتدأ وتقديره في الكلام، وذكر النحاة في تقديره وجوهاً عدة من التأويل، وما يترتب على ذلك من الخلاف اللفظي والمعنوي.

وقد جاء إضمار المبتدأ عند النحاة في إعرابهم للقرآن الكريم بصورة واسعة، فمن ذلك ما جاء في إعراب مكي لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾[56] حيث يقول: "قوله: (أموات بل أحياء)، ارتفعا على إضمار مبتدأ لكل واحد؛ أي هم أموات بل هم أحياء..." [57].

ومنه قوله أيضاً: "قوله: ﴿إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾[58] نصب بـ(يسمع)، (صمٌّ) رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هم صمٌّ" [59].

ومنه كذلك قوله: "قوله: ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾[60]، رفعه على إضمار مبتدأ، أي هو متاع، أو ذلك متاع، ونحوه" [61].

وقوله: "قوله: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا﴾[62]، رفع على إضمار مبتدأ، أي هم الذين خسروا" [63].

وقد جاء من ذلك أيضاً في قوله: "قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ﴾[64] كتاب رفع على إضمار مبتدأ، أي: هذا كتاب، وأنزلناه في موضع النعت للكتاب" [65].

ومنه كذلك قوله: "قوله: ﴿قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾[66] ما اسم ناقص بمعنى الذي في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: قلتَ الأمرُ ما شاء اللهُ، أي ما شاءه الله، ثم حذفت الهاء من الصلة. . . "[67].

وقوله في قوله تعالى: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾[68]: "قوله: (بلدة) رفع على إضمار مبتدأ، أي هذه بلدة، وكذلك (ورب غفور)؛ أي: وهذا رب غفور"[69].

وقوله في قوله تعالى: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾[70]: "قوله: (نار) رفع على إضمار مبتدأ، أي: هي نار"[71].

وتعليقاً على ذكر النحاة لأوجه الإضمار في الآيات السابقة، أرى أن هناك تكلفاً في ذلك التوجيه النحوي - على الرغم من بساطته - وذلك فالمبتدأ المقدر في كل ما سبق - إن صح تقديره - هو عين الخبر لا يزيد في المعنى شيئاً.

إضمار المبتدأ وتعدد الأوجه النحوية

يؤثر تعدد المعاني هنا في اختلاف الأوجه النحوية للجملة؛ فقد تحتمل تلك الجملة أكثر من معنى، أو على الأقل أكثر من طريقة في العلاقات النحوية لوصول المعنى المطلوب، "وهنا يكون بناء الجملة أو سطحها الخارجي هو الذي يؤدي إلى اختيار البنية الأساسية أو البنية العميقة الممكنة للجملة وفقاً لقوانين المفردات"[72].

وقد ذكر النحويون مواطن حذف المبتدأ، وهي تدور عندهم في خمسة أفلاك، هي:

1 - حذف المبتدأ في جواب الاستفهام.

2 - حذفه بعد فاء الجزاء.

3 - حذفه بعد القول.

4 - حذفه بعد (إذا) الفجائية.

5 - حذفه بعد ما الخبر صفة له في المعنى[73].

وقد نص الدكتور عبدالفتاح الحموز على تسعة وعشرين موضعاً حذف فيه المبتدأ- أو أضمر- في القرآن الكريم، وأفرد لها جزءاً لا بأس فيه من كتابه "التأويل النحوي للقرآن الكريم"، فقال: "ولقد قمت باستقصاء شامل لكل ما جاء في التنزيل من حذفه[74]، ودونت آيات كل سورة مصحوبة بتأويلات النحويين ومذاهبهم، فوجدت أن لحذفه مواضع كثيرة، منها ما هو مجمع عليه تقريباً، ومنها ما فيه خلاف بينهم"[75].

ويلاحظ عند الحكم بإضمار المبتدأ ظهور وجه أو أوجه أخرى من الإعراب للفظ المراد، فلا يكاد يخلو موضع فيه خبر لمبتدأ مضمر في القرآن الكريم إلا جاز أن يكون هناك وجه آخر من الإعراب في ذلك الموضع؛ مما يدل على أن إضمار المبتدأ يتوافق - بصورة كبيرة - مع معانٍ متعددة تحكمها تلك العلاقات النحوية المختلفة. وسأتناول في هذا الموضع من البحث ثلاثة أمور؛ أسباب وجود الأوجه الأخرى مع خبر المبتدأ المضمر، وتفضيل مكي للإضمار من عدمه، والاحتمالات الواردة في أوجه الإعراب عندما يضمر المبتدأ.

- أسباب تعدد أوجه الإعراب مع خبر المبتدأ المضمر

تعدد الأوجه النحوية مع خبر المبتدأ المضمر قد تكون ناشئة لعدة أسباب يمكن ثبتها في النقاط الآتية:

1 - الاختلاف في تقدير المضمر

قد يكون هناك عدة أوجه نحوية في تقدير المضمر؛ فقد يحتمل أن يكون المضمر فعلاً، ويحتمل أن يكون مبتدأ، فمن ذلك ما ورد عند مكي من قوله: "وموضع (بسم) موضع رفع عند البصريين على إضمار مبتدأ تقديره: ابتدائي بسم الله. فالباء على هذا متعلقة بالخبر الذي قامت الباء مقامه تقديره ابتدائي ثابت أو مستقر بسم الله أو نحوه... وقال الكوفيون: بسم الله في موضع نصب على إضمار فعل تقديره: ابتدأت باسم الله. فالباء على هذا متعلقة بالفعل المحذوف..."[76].

ومهما يكن من أمر، فإن تقدير (ثابت) أو (مستقر) في مثل هذه المواضع ما زال موضع دراسة، ويرى بعض النحاة أنه لا فائدة منه؛ لأن المعنى واضح من دونه، بل فيه تكلف، ولا سيما أن الوجه الآخر - وهو قول الكوفيين وبعض البصريين في أن الخبر الحقيقي هو الجار والمجرور - أقرب إلى العقل والمنطق.

ومنه كذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾[77]، فمنهم من جعل (كَمْ) في موضع نصب بإضمار فعل بعدها تقديره (كم آتينا)، ومنهم من أجاز أن تكون (كَمْ) في موضع رفع على إضمار عائد تقديره: كم أتيناهموه، وهو ضعيف عند سيبويه كما يذكر العكبري[78].

ومن الاختلاف في تقدير المضمر بين الفعل والمبتدأ، ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾[79]، فمن وجوه إعراب (الذينَ) النصب على إضمار (أعني)، وكذلك الرفع على إضمار مبتدأ"[80].

وقد اختلف في الإضمار من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَا﴾[81] أهو حرف أم مبتدأ؟ فذكر عن علي بن سليمان الأخفش قوله: إنّ (أنَّ) خبر ابتداء محذوف تقديره: فالواجب أن له نار جهنم، أو فجزاؤه أن له نار جهنم، وأراه مقبولاً على المعنى، فوضح التقدير ما يحتاج إليه المتلقي، وكذلك وذكر عن أبي علي الفارسي أنّ (أنَّ) من (فأنَّ) مرفوعة على إضمار مجرور بين الفاء و(أنَّ)، تقديره فله أن له نار جهنم[82].

وقد يكون الاحتمال بين المبتدأ والمصدر، وذلك كقول مكي في إعراب قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ﴾[83]، "الكاف في موضع رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: أمرُ البراهين كذلك. ويجوز أن يكون في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف[84] تقديره أريناه البراهين رؤية كذلك"[85]. وأظن أن اجتهاد مكي - رحمه الله - هذا فيه تكلف، ولم أجد من

قبله كالفراء، أو من بعده كالعكبري، قد ذكر ذلك في هذه الآية، ولكن على أية حال، فإن هذا وجه من الخلاف مذكور في هذا الموضع.

وكذلك قد يختلف المعربون في تحديد المبتدأ أهو مضمر أم ظاهر موجود في الكلام، كما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾[86]. قال مكي: "من جعل (ألمص) في موضع رفع بالابتداء كان (كتابٌ) خبره. ويجوز أن تضمر الخبر وترفع كتاباً على إضمار مبتدأ"[87]. فالمذكور هنا وجهان لهذه الحروف، الأول: أن تكون هي المبتدأ، والثاني أن تكون خبراً لمبتدأ مضمر.

2 - تعدد القراءات القرآنية

قد يختلف التوجيه النحوي تبعاً لاختلاف القراءة القرآنية للآية، حيث تتغير بعض علامات الإعراب تبعاً لتغير القراءة، فيستلزم ذلك تغيراً في الإعراب، ومن ثم اختلافاً في تفسير الآية. ففي قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[88]، جعل بعض معربي القرآن الكريم يوجهون عدة توجيهات نحوية للفظ (فاطر) تبعاً لتغير القراءة القرآنية، فنصوا على أنه في الرفع خبر لمبتدأ محذوف، أما في قراءة الجر فهو نعت أو بدل من لفظ الجلالة، وأما في قراءة النصب فهو على النداء كما عند الكسائي أو المدح[89]. ولا أرى ما يجيز ذلك حيث هو بعيد في المعنى.

وقد يكون اختلاف التوجيه النحوي تبعاً لتغير القراءة بين خبر المبتدأ المحذوف وبين الحال، كما في إعراب سورة الواقعة، حيث يقول مكي: "قوله: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾[90] رفع على إضمار مبتدأ، أي: هي خافضةٌ... ومن قرأ بالنصب[91]، فعلى الحال من الواقعة"[92].

وقد يكون ذلك الاختلاف بين خبر المبتدأ المحذوف وبين المفعول به، ومن ذلك ما جاء في إعراب سورة (ص)، حيث يقول مكي: "قوله: ﴿فَغَفَرۡنَا لَهُۥ ذَٰلِكَۖ﴾[93]، في موضع نصب بغفرنا، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ

تقديره: الأمر ذلك"[94]. والوجه الأخير وجه غريب، حيث يجعل السياق متنافراً.

ومنه قوله أيضاً الاختلاف في إعراب (لباس) بين الرفع والنصب بسبب اختلاف القراءة من قوله: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[95]، "فمن نصبه عطفه على (لباس) المنصوب بأنزلنا، ومن رفعه فعلى الابتداء والقطع مما قبله[96]. . . ويجوز رفع (لباس) على إضمار مبتدأ تقديره: وستر العورة لباسُ التقوى أي المتقين يريد لباس أهل التقوى ثم حذف المضاف. . . "[97]. هذا ما ذكره بعض المعربين، وأرى فيه تكلفاً واضحاً، فـ(لباس) بكل سهولة مبتدأ، وجملة (ذلك خير) خبره، والرابط اسم الإشارة، ولكن كما ذكرت، ربما يريد من زاد في التوجيه النحوي على ما هو واضح ألّا يترك شيئاً من تفسير كتاب الله يستطيع أن يتأوله إلا جاء به حتى تكتمل صورته، وللمتلقي أن يأخذ ما يريد، وما يسهل عليه فهمه.

ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من جواز تقدير المبتدأ قبل (لباس) نحوياً، أرى أن صرف التوجيه عن الظاهر البيِّن إلى المضمر الخفي بعيد عن المبتغى، ولا حاجة لنا فيه.

3 – عدم ظهور العلامة الإعرابية

إذا أتيح للمعرب تقدير علامة الإعراب، وذلك في المواضع التي تقدر فيها تلك العلامة كما هو الحال في المقصور والمنقوص في بعض حالاته والمحكي وغير ذلك من المواضع المعروفة، فإن تعدد التوجيه النحوي أمر وارد.

فنجد في إعراب قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[98] عدة توجيهات نحوية، كان بعضها بسبب عدم ظهور علامة (لظى) الإعرابية، حيث أتاح عدم ظهور العلامة الإعرابية احتمال الضمة والفتحة، وانظر إلى قول مكي في ذلك: "قوله: (إنها لظى نزاعةٌ) لظى خبر (إنَّ) في موضع رفع، و(نزاعةٌ)

خبر ثان، وقيل (لظى) في موضع نصب على البدل من (ها) في (إنها)، و(نزاعة) خبر (إنَّ). . . "[99].

وقد يكون ذلك في إعراب المصدر المؤول، ومنه ما جاء في قوله: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا﴾[100]، حيث تعددت الأوجه النحوية في (أنْ سَخِطَ اللهُ) بين الخبر والبدل الذي اختلف في حالته أيضاً، قال مكي: "(ما) في موضع رفع بـ(بئسَ)، و(أن يكفروا) بدل من (ما) في موضع رفع. وقيل: (أنْ) بدل من الهاء في (به)، وهي في موضع خفض، وقيل هي في موضع رفع على إضمار مبتدأ. . . "[101].

ونجد ذلك أيضاً في المبنيات، حيث يتاح مجال واسع لتعدد الأوجه النحوية بحسب التقدير في مواضع الخلاف، وقد كان ذلك بين خبر المبتدأ المحذوف وبين النصب على الاشتغال في "قوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ﴾[102]، ذلك في موضع رفع على إضمار مبتدأ. والتقدير: الأمر ذلك. ويجوز أن يكون في موضع نصب بجزيناهم "[103].

ومنه أيضاً ما جاء في إعراب قوله: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ﴾[104]، حيث: "تلك في موضع رفع على الابتداء، وأهلكناهم الخبر. وإن شئت، كانت (تلك) في موضع نصب على إضمار فعل يفسره أهلكناهم "[105]. وهذا ما سمي بعد ذلك بالاشتغال. وجواز الوجهين في مثل هذه الآية معروف في كتب النحو.

ومنه أيضاً قوله: "قوله: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ﴾[106] ذا في موضع رفع على إضمار مبتدأ معناه الأمر ذلك، أو على الابتداء على معنى ذلك الأمر. . . "[107].

4 - تعدد وظائف علامة الإعراب

كون علامة الرفع ذات وظائف متعددة شأنها شأن بقية علامات الإعراب يتيح للمعرب مجالاً أوسع في التقدير وذكر أوجه مختلفة بحسب ما يتاح له من قواعد وأدوات نحوية. وشواهد ذلك كثير عند معربي القرآن الكريم، فمن ذلك

تعدد الأوجه في أول سورة التوبة حيث "قوله تعالى: ﴿بَرَآءَةٌ﴾[108] مصدر مرفوع بالابتداء، و(إلى الذين) خبره... ولك أن ترفع براءة على إضمار مبتدأ؛ أي هذه براءة"[109].

ومثله ما جاء بقوله: "قوله: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾[110] رفع على إضمار مبتدأ، أي هم التائبون. أو على الابتداء، والخبر محذوف. وقيل الخبر قوله (الآمرون) وما بعده"[111].

ومنه ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَـٰدَٰتٍ﴾[112] حيث يقول مكي: "... والشهادة مرفوعة على إضمار مبتدأ تقديره: فالحكم أو فالفرض شهادة أحدهم أربع مرات، أي: فالحكم أن يشهد أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، وقيل: الشهادة رفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ أي: فعليهم، أو: فلازم لهم أن يشهد أحدهم أربع شهادات"[113].

ومنه أيضاً ما جاء في إعراب قوله: ﴿ظُلُمَـٰتٌ﴾[114]، فـ"من رفعه فعلى الابتداء، والخبر (من فوقه)، أو على إضمار مبتدأ؛ أي: هي ظلمات، أو هذه ظلمات..."[115].

ومنه قوله كذلك: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[116] حيث "(الرحمن) في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هو الرحمن، وقيل: الرحمن مبتدأ"[117].

ومنه أيضاً قوله: ﴿جَنَّـٰتُ عَدْنٍ﴾[118] إذ "الرفع في جنات على الابتداء، (يدخلونها) الخبر، أو على إضمار مبتدأ؛ أي: هي جنات، و(يدخلونها) نعت لـ(جنات)"[119].

فكل ما سبق في الآيات الكريمة كان التوجيه النحوي فيه متعدداً ما بين المبتدأ، والخبر ذي المبتدأ المضمر، ولا شك أن اشتراك المبتدأ والخبر في علامة الرفع أتاح مجالاً لتعدد احتمالات الإعراب.

- تفضيل وجه نحوي على آخر

عندما يكون خبر المضمر أحد الأوجه النحوية التي يسوقها معربو القرآن

الكريم، نجد هناك ألفاظاً يستخدمونها في ذكر احتمالات الإعراب تبين مدى تفضيلهم لوجه على آخر، ولنطبق ذلك على إعراب مكي، ففي بعض الأحيان يصرح بأن ذلك الوجه النحوي أحسن من غيره مع ذكر السبب، حيث يذكر مثلاً في إعراب لفظ (عَوان) من قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[120]، أن إضمار المبتدأ أحسن من جعلها نعتاً لـ(بقرة) بسبب بعد المنعوت، وذلك في قوله: "(عوانٌ) رفع على إضمار مبتدأ أي هي عوان، ويجوز أن يكون نعتاً لبقرة، وعلى إضمار مبتدأ أحسن لبعد المنعوت..."[121]. والتعليل هنا يتصل بالتركيب النحوي، لا بالمعنى النحوي. وقد يكون الأحسن غير ما ذهب إليه مكي؛ لأن الكلمات متصلة ولا بعد يذكر بين النعت والمنعوت.

وانظر إلى كلامه في إعراب قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[122] إذ يقول: "(أنْ) في موضع نصب فيهما، وقيل في موضع رفع، وهو أبيَنُ على (فإمّا هو)، كما قال الشاعر[123]:

فسيرا فإما حاجةٌ تقضيانها وإما مقيلٌ صالحٌ وصديقُ[124]

فالرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على إضمار فعل؛ أي فإما تفعل أن تعذبَ، أي تفعل العذابَ"[125].

وقياساً على البيت يكون التقدير: فإمّا عذابٌ تعذِّبُهُ، وإمّا اتخاذُكَ حُسناً.

ففي إعرابه للآية السابقة يؤكد بقوله (فهو أبيَن) أن إضمار المبتدأ هو الوجه، بل يعضد ذلك ببيت من شعر العرب.

ويقرر مكي في بعض المواضع أن خبر المبتدأ المضمر هو الوجه، ثم يجيز غيره من الأوجه بعد ذلك، وذلك كقوله في إعراب قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[126]: "(صُمٌّ) مرفوع على إضمار مبتدأ، وكذلك ما بعده... ويجوز نصب ذلك على إضمار أعني"[127].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في إعرابه لـ(قرة) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ﴾[128]، حيث يقول: "(قرةُ عين) رفع

على إضمار مبتدأ، أي هو قرة عين لي، ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر لا تقتلوه. . . "[129].

وقد يكون الوجه عنده غير ذلك، ثم يجيز إضمار المبتدأ في آخر التوجيه، وذلك مثلاً في إعراب قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍۖ﴾[130]، حيث يقول: "(آيةٌ جنتانِ)، جنتان، بدل من (آية)، وهي اسم كان، ويجوز أن ترفع جنتين على إضمار مبتدأ، هي جنتان، وتكون الجملة في موضع نصب على التفسير"[131].

فهنا يقرر أولاً أن (جنتان) بدل من (آيةٌ)، ثم يجيز بعد ذلك أن تكون (جنتان) خبراً لمبتدأ مضمر.

ومن ذلك ما ذكره في إعراب قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[132]، حيث يقرر أن (القمر) مبتدأ، ثم يجيز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وذلك في قوله: "وارتفع (القمر) على الابتداء[133]، و(قدرناه) الخبر، ويجوز رفعه على إضمار مبتدأ. . . "[134].

ثم إننا نجد في مواضع أخرى تساوي التوجيهات كلها عند مكي في أثناء ذكره لها، فيجيز جميع التوجيهات دون تفضيل أحدها على الآخر، وذلك في كلامه مثلاً عند إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَۖ﴾[135]؛ إذ يقول: "(لا فارضٌ) يجوز رفعه على إضمار مبتدأ؛ أي لا هي فارض، ويجوز أن يكون نعتاً لبقرة. ومثله ولا بكر، ومثله لا ذلول"[136].

- خبر المبتدأ المضمر مع أوجه نحوية أخرى

يلاحظ - من خلال الدراسة - وجود احتمالات إعرابية في اللفظ المراد بين الخبر ذي المبتدأ المضمر وبين غيره من أوجه الإعراب، حيث يكون ذلك الخبر أحد وجهين نحويين في الآية القرآنية، وقد يكون أحد ثلاثة أوجه نحوية، وقد تتعد الأوجه إلى أكثر من ذلك فيكون إضمار المبتدأ أحياناً وجهاً رابعاً أو خامساً أو سادساً، ويتبين ذلك من خلال النقاط الآتية:

1 - خبر المبتدأ المضمر أحد وجهين نحويين

يكون خبر المبتدأ المضمر أحد وجهي الرفع أحياناً، وذلك مع المبتدأ وبعض التوابع، كما هو مبين في النقاط الآتية:

أ - مع المبتدأ

أكثر ما يكون الاختلاف في التوجيه النحوي إذا كان الإضمار وجهاً أن يكون بين الرفع بإضمار مبتدأ وبين الرفع بالابتداء، وقد جاء ذلك كثيراً في إعراب مكي للقرآن الكريم، ومنه ما كان في إعراب قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[137]، حيث يقول: "في قوله: ذلك الكتاب، "وذلك في موضع رفع على إضمار مبتدأ أو على الابتداء وتضمر الخبر"[138].

وقال أيضاً: "ويجوز أن يكون (هدىً) في موضع رفع على الابتداء و(فيه) الخبر، فتقف على هذا القول على (لا ريبَ)، ويجوز أن يكون مرفوعاً على إضمار مبتدأ، أو على أنه خبر (ذلك)، أو على أنه خبر بعد خبر"[139].

والكلام في ترجيح وجه على آخر هنا يعود إلى المعنى، فاحتمال كون (هدىً) مبتدأ مؤخراً وجوباً، و(فيه) خبراً له سائغ في المعنى، فيكون معناه: أن في ذلك الكتابَ الكريمَ الذي أنزله الله على عبده محمد - صلى الله عليه وسلم - هدىً لمن اتقى.

وكذلك فإنّ الوجه الثاني، وهو إضمار المبتدأ، سائغ أيضاً في المعنى، حيث معناه: أنّ ذلك الكتابَ الكريمَ هو هُدىً لمن اتقى. ويبدو أن المعنى سائغ أيضاً وأكثر وضوحاً في جعله خبراً ثانياً لـ(ذلك)؛ لأننا نستطيع ألا نقدر مضمراً، فلم اتجهنا إذن إلى الإضمار؟ كما ذكرت سابقاً، ربما ليتم استقصاء جميع المعاني المحتملة في تفسير آيات القرآن.

وهذا ليس غريباً، فإن ابن جرير الطبري - رحمه الله - قد ذكر بإسهاب عدة أوجه نحوية في (هدىً)، وعدد أوجهاً أخرى من المعاني المتعلقة بأوجه الإعراب ليتم التفسير على أكمل وجه[140]. وقد لفت انتباهي اكتفاء بعض معربي القرآن الكريم في العصر الحديث بذكر وجه جديد، وهو أن يكون (هدىً) خبراً

ثالثاً لـ(تلك)، ويعلل في ذلك تعليلاً لطيفاً، حيث يقول محيي الدين الدرويش: "(ذلك) اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، واللام للبعد والكاف للخطاب، (الكتابُ) خبر (ذلك)، وهو أولى من جعله بدلاً من اسم الإشارة؛ لأنه قصد به الإخبار بأنه الكتاب المقدس المستحق لهذا الاسم تدعيماً للتحدّي. . . ، (هُدىً) خبر ثالث لـ(ذلك). على أن (لا رَيْبَ فيهِ) هو الخبر الثاني"[141]. ولا شيء يمنع ذلك.

ومنه قوله أيضاً: "قوله: ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[142]، رفع عند سيبويه على الابتداء، وقيل على إضمار مبتدأ، أي: وهم المؤتون"[143].

ومن ذلك كذلك قوله: "قوله: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾[144]، في (ساء) ضمير الفاعل، ومثلاً تفسير، و(القومُ) رفع بالابتداء، وما قبلهم خبرهم، أو رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: ساء المثلُ مثلاً هم القومُ الذين، مثل: نعمَ رجلاً زيدٌ، وقال الأخفش: تقديره: ساء مثلاً مثلُ القوم"[145].

ب - مع النعت

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾[146]، قال مكي: "قوله: (عالمُ الغَيْبِ)، نعت للذي[147]، أو رفع على إضمار مبتدأ، أي هو عالم الغيب. . . "[148].

ويذكر ذلك العكبري بقوله: "(عالمُ الغيب) الجمهور على الرفع، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وأن يكون فاعل (يقول) (كُنْ)، وأن يكونَ صفةً للذي"[149]. وأرى أن وجه النعت بعيد، لطول الفاصل وتقاطع الجمل، وتقدير المبتدأ فيه تكلف مع إمكانيته، ولم يذكر الدرويش في إعرابه الكبير غيره[150]، وأن الأنسب أن يكون مرفوعاً على المدح.

ج - مع البدل

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿حِكْمَةٌۢ بَـٰلِغَةٌ ۖ فَمَا تُغْنِ

﴿ٱلنُّذُرُ﴾، قال مكي: "قوله: ﴿حِكْمَةٌۢ﴾[151] رفع على البدل من (ما) في قوله ﴿مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾[152]... أو على إضمار مبتدأ، أي: هي حكمة"[153].

ومنه: "قوله: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾[154]، (ربّ) رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هو ربُّ المشرقين، وقيل: هو بدل من المضمر في خَلَقَ[156][155].

ومنه: "قوله: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾[157]، (النارُ) بدل من (سُوءُ العَذابِ)، أو على إضمار مبتدأ، ويعرضون الخبر"[158].

ومثل ذلك قال العكبري في التبيان[159].

ولكني أرى المعنى واحداً، فالرفع على البدل، أو على إضمار المبتدأ، كلاهما يعني أن يكون سوء العذاب هو النار التي يعرضون عليها.

وعلى كل حال، فقد يكون البدل في موضع نصب لا رفع، ويتم تقدير مبتدأ بعد ذلك، ويتبين ذلك في إعراب قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ﴾[160]، حيث يذكر مكي أنّ (ألّا تشركوا) في موضع نصب بدل من (ما) في قوله ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ﴾، وأجاز أن تكون في موضع رفع على تقدير مبتدأ مضمر تقديره: هو أن لا تشركوا[161].

ومنه قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ﴾[162] حيث "(أنْ)[163] في موضع نصب على البدل من ما في قوله (ما وَصّى) أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أي: هو أن أقيموا، ويجوز أن تكون في موضع خفض على البدل من الهاء في به الأول أو الثاني..."[164].

وقد يكون البدل في موضع جر كما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[165]، حيث يقول مكي: "قوله: ﴿أَلَّا تَزِرُ﴾ أنْ[166] في موضع خفض على البدل من (ما) في قوله: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِى صُحُفِ مُوسَىٰ﴾[167]، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أي ذلك ألا تزر، والهاء محذوفة مع (أن)، أي: أنه لا تزر"[168].

من ذلك أيضاً ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ﴾[169]، حيث "(أنْ)[170] في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هو أن سخط الله، وقيل في موضع نصب على البدل من (ما)، على أن ما نكرة. وقيل على حذف اللام أي لأن سخط الله"[171].

2 - خبر المبتدأ المضمر أحد ثلاثة أوجه نحوية

يأتي الخبر الذي حذف اسمه أحياناً أحد ثلاثة أوجه للكلمة عند مكي في إعرابه للقرآن الكريم، فيكون النصب بإضمار فعل أو على الحال أو المصدر، والرفع على الابتداء أو الإخبار، وغير ذلك من التوابع أوجهاً مشاركة لتوجيه الرفع بإضمار المبتدأ. ويتبين ذلك من خلال النقاط الآتية:

أ - مع الابتداء وإضمار فعل

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ﴾[172]، قال مكي: "قوله: (قرةُ عين) رفع على إضمار مبتدأ؛ أي هو قرة عين لي، ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر لا تقتلوه، ويجوز نصبه بإضمار فعل يفسره لا تقتلوه[173]، تقديره: اتركوا قرة عين لا تقتلوه"[174].

ومن ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾[175]، حيث يقول: "قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ حالان من (تلك)... ومن رفع (ورحمة)[176]، جعل (هدىً) في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هو هدىً ورحمةٌ، ويجوز أن يكون خبر (تلك)، و(آيات) بدل من (تلك)"[177].

ب - مع الابتداء والبدل

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ﴾[178]، حيث يقول: "قوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ﴾ ذلك مبتدأ، وجزاء خبره، و(النار) بدل من (جزاء)، وقيل: ارتفعت النار على إضمار مبتدأ، والجملة في موضع البيان للجملة الأولى"[179].

ج - مع الابتداء والنصب على المصدر

من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[180]، قال مكي: "(تنزيل الكتاب) رفع بالابتداء، و(لا ريب فيه) الخبر، وعلى إضمار مبتدأ؛ أي: هذا تنزيل، أو المتلو تنزيل، أو هذه الحروف تنزيل... ويجوز النصب[181] في الكلام على المصدر..." [182]

وكذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾[183]، حيث يقول: "(طاعةٌ) رفع على الابتداء؛ أي طاعة أولى بكم، أو على إضمار مبتدأ؛ أي: أمرُنا طاعةٌ. ويجوز النصب[184] على المصدر" [185].

د - مع الخبر وإضمار فعل

من ذلك ما ذكر مكي في إعرابه لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾[186]، يقول: "(الذي جَعَلَ لكم)، الذي في موضع نصب نعت لربكم، أو للذي، أو مفعول لتتقون، أو على إضمار أعني، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو على الابتداء ويضمر الخبر" [187].

ويبدو أن إضمار الفعل في توجيه مكي السابق بعيد ولا حاجة له لتوضيح المعنى؛ وذلك لوضوح المعنى في التوجيهات الأخرى، ولا سيما في جعل (الذي جعل) في موضع النعت، فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وعلى هذا نجد الطبري - رحمه الله - لم يذكر في تفسيره الكبير إلا وجه النعت، ويبين معناه بصورة مفصلة، حيث يقول: "(الذي جعلَ لكم الأرضَ فراشاً) مردودٌ على (الذي) الأولى في قوله: (اعبدوا ربَّكم الذي خَلَقَكم)، وهما جميعاً من نعت (ربَّكم)، فكأنه قال: اعبدوا ربَّكم الخالقَ لكم، والخالقَ الذين منْ قبلكم، الجاعلَ لكم الأرضَ فِراشاً..." [188].

هـ - مع النعت وإضمار فعل

وذلك كما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ

عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[189]، إذ يقول مكي: "(الذي له ملكُ السمواتِ) الذي في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو نعت لما قبله، أو في موضع نصب على أعني"[190].

و - مع البدل وإضمار فعل

من ذلك ما ورد في إعراب قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ﴾[191]، قال مكي: "(الذين قالوا إن الله)، الذين في موضع خفض بدل من الذين في قوله لقد سمع الله قول الذين، أو في موضع نصب على إضمار أعني، أو في موضع رفع على إضمار هم"[192].

ومنه أيضاً قوله: "﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا﴾[193]، الذي في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هو الذي، أو في موضع نصب على أعني، أو في موضع خفض على البدل من كل"[194].

ز - مع البدل والفاعل

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾[195]، حيث يقول مكي: "...و(كثير) بدل من الضمير، وقيل: (كثير) رفع على إضمار مبتدأ دل عليه عموا وصموا، تقديره العمى والصمُّ كثيرٌ منهم. وقيل التقدير العُمْيُ والصُّمُّ منهم كثيرٌ. وقيل: جمع الضمير، وهو متقدم، على لغة من قال أكلوني البراغيث، و(كثير) رفع بما قبله..."[196].

ومنه ما كان أيضاً في إعراب قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[197]، حيث يقول: "(وأسروا النجوى الذين ظلموا) الذين بدل من المضمر المرفوع في أسروا، والضمير يعود على الناس،

وقيل الذين رفع على إضمار هم الذين. . . وقيل الذين رفع بـ(أسرُّوا)، وأتى لفظ الضمير في أسروا على لغة من قال أكلوني البراغيث. . . "[198].

ح - مع الحال والمصدر

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝٢٠٨ ذِكۡرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾[199]، قال مكي: "قوله: (ذكرى وما كنا) موضع ذكرى عند الكسائي نصب على الحال، وقال الزجاج: على المصدر، لأن معنى (إلا لها منذرون)؛ أي: مذكرون ذكرى، ويجوز أن تكون ذكرى في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي إنذارنا ذكرى، أو ذلك ذكرى، أو تلك ذكرى. . . "[200].

ط - مع الخبر والنعت

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ﴾[201]، حيث يقول مكي: "(المتين) خبر بعد خبر لـ(إنَّ)، وقيل: هو نعت لـ(الرزاق)، أو لـ(ذي القوة)، أو على إضمار مبتدأ، أو نعت لاسم (إنَّ) على الموضع، ومن خفضه جعله نعتاً للقوة[202]، وذكر لأنه تأنيث غير حقيقي "[203].

3 - خبر المبتدأ المضمر أحد أربعة أوجه نحوية

يكون إضمار المبتدأ أحياناً أحد أربعة أوجه نحوية للكلمة عند مكي في إعرابه للقرآن الكريم، فيكون هو من بين الأوجه التي منها الابتداء والإخبار والبدل والنعت وإضمار فعل والنصب على الإغراء. وتفصيل ذلك في ما يأتي.

أ - مع الابتداء وإضمار فعل والبدل

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾[204]، إذ يقول مكي: "الذين في موضع نصب على البدل من اسم إنَّ، وهو أولياء، أو

على أعني، ويجوز الرفع على البدل من الموضع، وعلى النعت على الموضع، وعلى إضمار مبتدأ، وعلى الابتداء "[205].

ومنه ما كان أيضاً في إعراب قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ﴾[206]، قال مكي: "قوله: (الذي جعل) الذي في موضع نصب على البدل من كل، أو على أعني، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو بالابتداء، والخبر (فألقياه)"[207].

ب - مع الابتداء وإضمار فعل والنصب على الإغراء

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾[208]، قال مكي: "قوله تعالى: (تنزيلُ الكتابِ) ابتداء، والخبر من الله، وقيل هو رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هذا تنزيل الكتاب، وأجاز الكسائي النصب على تقدير: اقرأوا تنزيل[209]، أو اتبعوا تنزيل، وقال الفراء النصب على الإغراء"[210].

ج - مع إضمار فعل والبدل والنعت

من ذلك ما ورد في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ قَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۖ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴿١٦٧﴾ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ ۗ﴾[211]، قال مكي: "قوله: (الذين قالوا لإخوانهم)، الذين في موضع نصب على النعت للذين نافقوا، أو على البدل، أو على إضمار أعني، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ"[212].

د - مع الخبر والنعت والبدل

من ذلك ما كان في إعراب قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾[213] قال مكي في ذلك:

"(الذي) في موضع نصب نعت لاسم إنَّ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو على أنه خبر بعد خبر، أو على البدل من غفور، أو على البدل من المضمر في (شَكُور)"[214].

4 - خبر المبتدأ المضمر أحد خمسة أوجه نحوية للكلمة

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوٓاْ﴾[215]، حيث كان الرفع بإضمار المبتدأ أحد خمسة أوجه نحوية للكلمة، والباقية هي البدل من أحد لفظين، والخبر الثاني، وعطف البيان، وفي ذلك قال مكي: "(خاوية) نصب على الحال. ويجوز الرفع في (خاوية) في الكلام من خمسة أوجه[216]؛ الأول: أن تكون بيوتهم بدلاً من تلك، و(خاوية) خبر البيوت، والثاني: أن تكون (خاوية) خبراً ثانياً، والثالث: أن ترفع (خاوية) على إضمار مبتدأ؛ أي: هي خاوية. والرابع: أن تجعل خاوية بدلاً من البيوت، والخامس: أن تجعل بيوتهم عطف بيان على تلك، وخاوية خبر تلك"[217]. وبمثل ذلك قال الأنباري[218] وغيره.

ويلاحظ عند مكي هنا التفصيل في ذكر الأوجه النحوية في مواضع، وتركها في مواضع أخرى مشابهة، ومن ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[219]، قال مكي: "هذا مبتدأ، و(ما) و(عتيدٌ) خبران، وقيل: ما الخبر، و(عتيدٌ) بدل من (ما)، أو نعت لها، أو رفع على إضمار مبتدأ، ويجوز في الكلام نصب (عتيد)[220] على الحال"[221].

فقد ذكر مكي هنا وجه الحال وخمسة أوجه أخرى للرفع، كان أحدها الخبر الذي حذف مبتدؤه، وعلى الرغم من هذا التفصيل في ذكر الأوجه، نراه يترك ذلك في آيات متقدمة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[222]، حيث يقول: "والرفع في شيخ يجوز من خمسة أوجه، تركنا ذكرها لاشتهارها"[223]. على حين يذكر غيره من مثل العكبري سبعة أوجه في رفع (شيخ)، فيقول: "ويقرأ (شيخ) بالرفع، وفيه عدة أوجه:

أحدها: أن يكون هذا مبتدأ وبعلي بدلاً منه وشيخ الخبر.

والثاني: أن يكون بعلي عطف بيان وشيخ الخبر.

والثالث: أن يكون بعلي مبتدأ ثانياً وشيخ خبره والجملة خبر هذا.

والرابع: أن يكون بعلي خبر المبتدأ وشيخ خبر مبتدأ محذوف أي هو شيخ.

والخامس: أن يكون شيخ خبراً ثانياً.

والسادس: أن يكون بعلي وشيخ جميعاً خبراً واحداً كما تقول هذا حلو حامض.

والسابع: أن يكون شيخ بدلاً من بعلي"[224].

ثم يشير إلى هذه الأوجه في إعرابه لآية النمل السابقة حيث يقول: "قوله تعالى (خاوية) هو حال من (البيوت)، والعامل الإشارة، والرفع جائز على ما ذكرنا في (وهذا بعلي شيخاً)..."[225].

ولكني أجد أن بعض هذه الأوجه التي ذكرها العكبري، فيها بعد كبير عن المعنى المطلوب، ولعل مكي قد أحسن حين كف عن ذكر أي منها، فأن يقول العكبري مثلاً: "بعلي وشيخ جميعاً خبر واحد كما تقول هذا حلوٌ حامضٌ"، فذلك الوجه لا يستقيم والمعنى المراد، بل لا يستقيم ولغة العرب، فهل يشترك البعل والشيخ في تأدية معنىً واحد يكون هو الخبر؟ ثم إنه لم يذكر لنا ما هو ذلك المعنى المشترك. فابتعد بنا - رحمه الله - عن فهم القرآن بدل أن يقرب لنا معانيه ويوضحها.

5 - خبر المبتدأ المضمر أحد ستة أوجه نحوية للكلمة

لا شك أن ستة أوجه نحوية لكلمة واحدة يعد كثيراً في مقاييس النحويين[226]، وقد تعددت الأوجه النحوية إلى هذا العدد - وكان خبر المبتدأ المحذوف أحدها - في إعراب قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[227]، وذلك بين خبر إنَّ، والخبر، والخبر الثاني، والبدل، وإضمار المبتدأ، والحال، وقد قال مكي في ذلك: "(لظى) خبر (إنَّ) في موضع رفع، و(نزاعةٌ) خبر ثان، وقيل (لظى) في موضع نصب على البدل من (ها) في (إنها)، و(نزاعة) خبر (إنَّ) في موضع رفع، وقيل (لظى) خبر (إنَّ)، و(نزاعةٌ) بدل من (لظى)، أو رفع على إضمار

مبتدأ، وقيل: الضمير في (إنَّها) للقصة، و(لظى) مبتدأ، و(نزاعة) خبر (لظى)، والجملة خبر (إنَّ)، ومن نصب (نزاعةً)[228]، فعلى الحال، وهي قراءة حفص عن عاصم. . . "[229]. وبمثله قال العكبري[230].

وعلى الرغم من كثرة هذه التوجيهات، فإني أجد الدلالة تتوقف عند حد معين ولا تتجاوزه إلى معانٍ أخرى جديدة، فيتبين أنه ليس بالضرورة في ذكر النحاة لأوجه إعرابية كثيرة لموضع معين من القرآن الكريم أن يكون هناك تعدد في المعاني، بل إن بعض معربي القرآن من مثل مكي لا يفسر الإعراب أو يقرب المعنى للمتلقي، بل يكتفي بذكر توجيهات نحوية أجد أنها تزيد من غموض النص القرآني ولا توضحه. فأجد في كثير من تعدد الأوجه الإعرابية غموضاً في المعاني، فهل يمكن أن تكون كل هذه الأوجه النحوية المتعددة مجرد تراكمات شكلية أولع المعرِبون بحشدها أمام القارئ ليقع في حيرة لا مخرَج لها؟

أعيد إجابتي مرة أخرى لأنني أحسن بهم الظن، وأحسبهم- والله حسيبهم- من المُصطَفَينَ الأخيار الذين بلغوا ما لم نبلغه من الفهم والدراية والإخلاص لكتاب الله، وهي أنهم لم يفعلوا ذلك إلا لكي يبسطوا الأقوال، ويستقصوا جميع المعاني المحتملة في تفسير آيات القرآن، فلا يضيع معنى يمكن الإتيان به ولا إعراب يحتمل - ولو على ضعف - أن يكون له وجه.

خاتمة

في نهاية هذه الدراسة التي تكلمت فيها عن خبر المبتدأ المضمر في القرآن الكريم من خلال دراسة تطبيقية في كتاب "مشكل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب القيسي، وبعد التعرض لبعض النقاط التي تتركز في معرفة معاني الإضمار عند اللغويين والنحاة وظاهرة وجوده في كتب النحو ومعاني القرآن، وارتباط هذا المصطلح بالإعراب والمعنى، وظهور كثير من أوجه الإعراب يكون للإضمار نصيب فيها، يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

- يحتمل الإعراب - بحسب تقدير المضمر - الرفع والنصب والجر،

وتعدد تلك الحالات في ذلك الشأن يجعل الإضمار مادة واسعة للدراسات النحوية.

- عدم اهتمام بعض المعربين في التفريق بين مصطلحي الحذف والإضمار، وإن كان الغالب استخدام مصطلح الإضمار لدلالته على بقاء المعنى بعد حذف اللفظ.

- الإضمار كغيره من المصطلحات، تم التعرض له من قبل النحاة واستخدامه في مسائل متفرقة، فتارة يعني الإخفاء والحذف، وتارة يعني الضمير نفسه، وهذا يدعونا إلى ضرورة تحديد المصطلح المقصود بدقة وإحكام.

- يلاحظ عند الحكم بإضمار المبتدأ ظهور وجه أو أوجه أخرى من الإعراب للفظ المراد، فلا يكاد يخلو موضع فيه خبر لمبتدأ مضمر في القرآن الكريم إلا جاز أن يكون هناك وجه آخر من الإعراب في ذلك الموضع، مما يدل على أن إضمار المبتدأ يتوافق- بصورة كبيرة- مع معان متعددة تحكمها تلك العلاقات النحوية المختلفة، إلا أننا نجد أكثر معربي القرآن الكريم يتوقفون عن ذكر المعاني، ويكتفون بالإعراب الذي قد يكون غامضاً في كثير من الأحيان، فلا يحصل الفائدة منه، إذ الفائدة من ذكر الأوجه النحوية هو معرفة معاني القرآن الكريم، ولذلك قال الطبري - رحمه الله - في تفسير فاتحة الكتاب: " . . .فاضطرتنا الحاجةُ إلى كشف وجوه إعرابه، لتنكشف لطالب تأويله وجوهُ تأويله" .

- اهتمام جل معربي القرآن الكريم بإضمار المبتدأ وذكر الخبر الذي يحذف مبتدؤه، ويكون ذلك - في الغالب - مع عدة أوجه أخرى نحوية ليجعل خبر المبتدأ المضمر في كثير من الأحيان - إن لم يكن في جلها - وجهاً من أوجه الإعراب المختلفة للكلمة المطلوبة.

- يلاحظ عند الحكم بإضمار المبتدأ ظهور وجه أو أوجه أخرى من

الإعراب للفظ المراد، فلا يكاد يخلو موضع فيه خبر لمبتدأ مضمر في القرآن الكريم إلا جاز أن يكون هناك وجه آخر من الإعراب في ذلك الموضع، مما يدل على أن إضمار المبتدأ يتوافق - بصورة كبيرة - مع معان متعددة تحكمها العلاقات النحوية المختلفة.

- قد يختلف المعربون في تحديد المبتدأ أهو مضمر أم ظاهر موجود في الكلام، وقد يختلفون أيضاً في تقدير اللفظ المراد، وقد يكون هناك عدة أوجه نحوية في تقدير المضمر، فقد يحتمل أن يكون المضمر فعلاً، ويحتمل أن يكون اسماً، وغالباً ما يكون الاسم هو المبتدأ. ولكن الحلقة المفقودة هي المعنى. فلا تجد تعدداً في المعاني على الرغم من تعدد الأوجه النحوية في مواضع من القرآن الكريم، ولذلك يفقد التوجيه النحوي في مواضع كثيرة من القرآن الكريم أسمى غاياته، وهي تبيان المعاني المختلفة للآية.
- تفضيل وجه بعينه بألفاظ مخصوصة من قبل النحاة مثل (وهو الوجه) مثلاً، أو ذكره أولاً بصيغة الجزم، ثم ذكر غيره بلفظ (يجوز) مثلاً، وتخطئة أوجه أخرى ذكرها نحاة آخرون، أو ترك ذكرها، كل هذا يدعو إلى دراسة واسعة تتناول كثرة اختلافات النحاة في إعراب القرآن الكريم، وذكر أوجه كل منهم، وما في ذلك من خلاف، ثم الخروج بنتائج معينة قد تضيف إلى تفاسير القرآن الكريم معاني جديدة.
- قد تكون كل هذه الأوجه النحوية المتعددة مجرد تراكمات شكلية أولع المعرِبون بحشدها، ولكنهم لم يفعلوا ذلك إلا لكي يبسطوا الأقوال، ويستقصوا جميع المعاني المحتملة في تفسير آيات القرآن، فلا يضيع معنى يمكن الإتيان به ولا إعراباً يحتمل - ولو على ضعف - أن يكون له وجه.

الهوامش والمراجع

(1) يذكر في التراجم أنه مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي المقرئ أبو محمد، أصله من القيروان وانتقل إلى الأندلس وسكن قرطبة، وهو من أهل التبحر في علوم

القراءات والعربية، حسن الفهم والخلق، جيد الدين والعقل، كثير التأليف في علم القرآن... وتوفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ودفن بالربض. وترجمته في:
الداودي، أحمد بن محمد: **طبقات المفسرين**، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط1، السعودية: مكتبة العلوم والحكم، 1417هـ/ 1997م، ص114، 115. والحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي: **معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/ 1991م، ج5، ص518. والقفطي، جمال الدين علي بن يوسف أبو الحسن: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1986م، ج3 ص313. والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، 2003، ج2، ص298.

(2) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: محمود وأحمد محمد شاكر، ط2، مصر: دار المعارف، 1969، ج1، ص184.

(3) ابن يعيش، موفق الدين بن علي النحوي: **شرح المفصل**، تحقيق: أحمد السيد أحمد، مصر: المكتبة التوفيقية، ج1، ص182.

(4) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، إمام الكوفة في النحو واللغة، توفي (207هـ).

(5) سورة الكهف: الآية 22.

(6) سورة النساء: الآية 171.

(7) سورة الأعراف: الآية 164.

(8) سورة النساء: الآية 81.

(9) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، ج1، ص39.

(10) سورة النحل: الآية 24.

(11) سورة البقرة: الآية 219.

(12) قرأ ابن كثير في رواية وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر ونافع وأبو جعفر وغيرهم بالنصب، أي: أنفقوا العفوَ، وقرأ أبو عمرو وابن كثير في الرواية الثانية وغيرهم بالرفع، على أن (ما) استفهامية، و(ذا) موصولة، فجاء الجواب مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: الذي ينفقونه العفوُ. ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، بيروت: دار الكتب العلمية، ج2، ص227، وانظر: الخطيب، عبداللطيف محمد: **معجم القراءات القرآنية**، ط1، دمشق: دار سعد الدين، 2002م، ج1، ص302.

(13) معاني القرآن، ج1، ص39، 40.

(14) سورة لقمان: الآية3.

(15) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وأبو جعفر (هدىً ورحمةً)

بالنصب على الحال، وقرأ حمزة والأعمش وغيرهما بالرفع عطفاً على (هدىً)، و(هدىً) خبر ثانٍ أو خبر (هو) المضمر. وذكر الأنباري وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون خبر (تلك)، و(آيات) بدل من (تلك). انظر: معجم القراءات القرآنية، ج7، ص183، 184.

(16) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله: **التبيان في إعراب القرآن**، لبنان، بيروت: دار الفكر، ط1، 1997، إشراف مكتب البحوث والدراسات، ج2، ص186.

(17) سورة لقمان: الآية 2.

(18) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**، القاهرة: دار الشعب، ج14، ص49.

(19) انظر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن سعيد: **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبدالحميد طه/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، ج2، ص253.

(20) سورة المائدة: الآية95.

(21) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي: **البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود/ علي محمد معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، ج4، ص25.

(22) انظر على سبيل المثال: المطرزي: **المغرب في ترتيب المعرب**، لاط، لات، ج2، ص12، والزبيدي، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج12 ص402، 403، والأزهري، أو منصور محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**، تحقيق: أحمد عبدالعليم البردوني وعلي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج12، ص37.

(23) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الجرجاني: **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1405، ج1، ص46.

(24) الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر: **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**، تحقيق: الشيخ عبدالرزاق المهدي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ج1، ص278.

(25) سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، بيروت: دار الجيل، ج1، ص273.

(26) البحر المحيط، ج1، ص 643.

(27) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي: **الأصول في النحو**، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ/ 1988م، ج2، ص247.

(28) الأصول في النحو، ج2، ص250.

(29) سورة الشمس: الآية 9.

(30) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: **كتاب اللامات**، دمشق: دار الفكر، 1405هـ/ 1985م، ط2، تحقيق: مازن المبارك، ج1، ص86.

(31) الموصلي، علي بن عدلان الموصلي النحوي: **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ/ 1985م، ج1، ص53، وانظر أيضاً: الأنصاري، جمال الدين بن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، ط6، دمشق: دار الفكر، 1985م، ج1، ص735. و: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية، ج2، ص26.

(32) كتاب سيبويه، ج2 ص6.

(33) كتاب سيبويه، ج2 ص6.

(34) سورة البقرة: الآية 200.

(35) القيسي، مكي بن أبي طالب: **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط2، دمشق: دار المأمون للتراث، ج1، ص124، **والبيان في غريب إعراب القرآن**، ج1، ص148.

(36) سورة سبأ: الآية 48.

(37) معجم القراءات القرآنية، ج7 ص398. ومشكل إعراب القرآن، ج2، ص590.

(38) سورة آل عمران: الآية 64.

(39) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص162.

(40) البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص206، 207.

(41) سورة الأعراف: الآية 2.

(42) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص281.

(43) سورة سبأ: الآية 46.

(44) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص590.

(45) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص645.

(46) معاني القرآن، ج2، ص364.

(47) سورة آل عمران: الآية 97.

(48) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص169.

(49) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص212، 213.

(50) سورة يونس: الآية 23.

(51) قرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي وابن كثير في المشهور، ونافع وأبو جعفر ويعقوب وخلف برفع (متاع)، وقرأ حفص عن عاصم وغيره بالنصب على وجوه عدة. انظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي: **السبعة في**

القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، مصر: دار المعارف، 1400هـ، ج 1 ص 325. وابن خالويه، الحسين ابن أحمد بن خالويه أبو عبد الله: **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، ط4، بيروت: دار الشروق، 1401، ج 1 ص 181. والداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني: **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: أوتو تريزل، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1404هـ/ 1984م، ج1، ص121. والزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله أبو عبد الله: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة، 1391، ج3، ص 464. وابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف: **تحبير التيسير في القراءات العشر**، تحقيق: د.أحمد محمد مفلح القضاة، ط1، الأردن- عمّان: دار الفرقان، 1421هـ/ 2000م، ج1، ص 398. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: سعيد المندوب، ط1، لبنان: دار الفكر، 1416هـ/ 1996م، ج2، ص 450. والدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي: **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م، ج1، ص311.

(52) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص342.

(53) سورة الشعراء: الآية 2.

(54) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص527.

(55) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، 1998م، ج1، ص244.

(56) سورة البقرة: الآية 154.

(57) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص114.

(58) سورة البقرة: الآية 171.

(59) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص117.

(60) سورة آل عمران: الآية 197.

(61) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص185.

(62) سورة الأنعام: الآية 12.

(63) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص247.

(64) سورة إبراهيم: الآية 1.

(65) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص400.

(66) سورة الكهف: الآية 39.

(67) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص441.

(68) سورة سبأ: الآية 15.

(69) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص585.

(70) سورة القارعة: الآية 11.

(71) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص838.

(72) عبداللطيف، محمد حماسة، **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2000م، ص136.

(73) الحموز، عبدالفتاح أحمد: **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1984م، ج1، ص139.

(74) أي: المبتدأ.

(75) التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، ص139.

وتلك المواضع هي:

1- في الجمل المستأنفة المبدوءة بفعل مضارع.
2- في الجمل الفعلية التي فعلها مضارع مثبت مسبوق بواو الحال، وغير مقترن بـ(قد).
3- في الجمل الفعلية التي فعلها مضارع منفي مسبوق بواو الحال.
4- في جملة الجزاء الفعلية المقترنة بالفاء، والتي يصلح فعلها أن يكون جواباً.
5- في جملة الجزاء الاسمية المقترنة بالفاء.
6- في جملتي (أمّا) ليصح التوازن بينهما وليصح التفصيل.
7- في جملة (إمّا) المتلوّة بمصدر مؤول من الحرف المصدري وما في حيزه.
8- فيما ظاهره أن لام الابتداء داخلة على غير المبتدأ.
9- إذا كان صدر صلة موصول.
10- إذا كان الخبر (كيف) وليس في الجملة ما يصلح أن تكون خبراً له.
11- في الجمل المصدّرة بما هو غير ظاهر الإعراب.
12- إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع.
13- بعد (بل) التي للابتداء.
14- بعد (لكن) حرف الابتداء.
15- بعد (حتى) حرف الابتداء المتلوة بـ(إذا).
16- في كل ما ظاهره من باب لغة (أكلوني البراغيث).
17- بعد القول.
18- فيما ظاهره تفريغ المفعول المطلق المؤكد.
19- فيما ظاهره أن الجملة الشرطية في موضع الحال.
20- فيما ظاهره القسم على فعل الحال.
21- في أسلوب المدح والذم.
22- فيما لا يصح عطفه على ما قبله.
23- في جواب الاستفهام.
24- فيما ظاهره حذف المشبَّه وبقاء المشبَّه به.
25- فيما ظاهره تمييز عددٍ جاء مرفوعاً.

26- في سياق التفصيل والتقسيم.
27- في كلام تام متلو بنكرة ظاهرها الانقطاع عما قبلها.
28- حذف المبتدأ الموصوف وبقاء صفته.
29- فيما يسمى بالتبيين.

(76) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص66.

(77) سورة البقرة: الآية 211.

(78) التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص138.

(79) سورة آل عمران: الآية 168.

(80) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص178.

(81) سورة التوبة: الآية 63.

(82) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص402. ومشكل إعراب القرآن، ج1، ص333.

(83) سورة يوسف: الآية 24.

(84) يلاحظ أنه يقول محذوف، ولم يقل مضمر، وذلك لعدم اتضاح المصطلح، أو لأن الحذف يشمل الإضمار.

(85) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص385.

(86) سورة الأعراف: الآية 1.

(87) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص281. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص414.

(88) سورة فاطر: الآية1.

(89) قرأ الجماعة (فاطرِ) بالجر، وقرأ الضحاك والزهري (فَطَرَ السماوات والأرض) على أنه فعل ماضٍ، وما بعده مفعوله، وقرئ على غير ذلك. انظر: الداني، **التيسير في القراءات السبع**، ج1، ص 182. وتحبير التيسير في القراءات العشر، ج1، ص470. ومشكل إعراب القرآن، ج2، ص644. وغير ذلك.

(90) سورة الواقعة: الآية 3.

(91) قرأ الجمهور (خافضة رافعة) بالرفع، وقرأ زيد بن علي والحسن وأبو حيوة وغيرهم بالنصب على الحال من الضمير في (كاذبة)، أو من فاعل (وقعت)، وذهب بعضهم إلى النصب على المدح. انظر: الإتقان في علوم القرآن، ج 2 ص 433. وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج1 ص529.

(92) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص710.

(93) سورة ص: الآية 25.

(94) شكل إعراب القرآن، ج2، ص625.

(95) سورة الأعراف: الآية 26.

(96) الرفع قراءة نافع وابن عامر والكسائي وأبي جعفر وغيرهم عطفاً على (لباساً) المنصوب قبله، وقرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم ويعقوب والأعمش.

(97) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص286.

(98) سورة المعارج: الآيتان 15، 16.

(99) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص757.

(100) سورة البقرة: الآية 90.

(101) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص104.

(102) سورة الأنعام: الآية 146.

(103) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص277.

(104) سورة الكهف: الآية 59.

(105) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص444.

(106) سورة الحج: الآية 30.

(107) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص492، 493.

(108) سورة التوبة: الآية 1.

(109) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص322.

(110) سورة التوبة: الآية 112.

(111) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص337.

(112) سورة النور: الآية 6.

(113) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص509.

(114) سورة النور: الآية 40.

(115) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص512.

(116) سورة الفرقان: الآية 60.

(117) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص523.

(118) سورة الرعد: الآية 23.

(119) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص595.

(120) سورة البقرة: الآية 68.

(121) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص98.

(122) سورة الكهف: الآية 86.

(123) لم أتمكن من معرفة الشاعر.

(124) انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد: **جامع البيان عن تأويل آي**

القرآن، بيروت: دار الفكر، 1405هـ، ج 16، ص 185. والنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: **إعراب القرآن**، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، ط3، بيروت: عالم الكتب، 1409هـ/ 1988م، ج 2، ص 471.

(125) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص446.

(126) سورة البقرة: الآية 18.

(127) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص88.

(128) سورة القصص: الآية 9.

(129) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص541.

(130) سورة سبأ: الآية 15.

(131) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص585.

(132) سورة يس: الآية 39.

(133) قرأ أبو جعفر وعاصم وحمزة والكسائي وغيرهم (والقمرَ قدَّرناه) بالنصب، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وغيرهم (والقمرُ) بالرفع. انظر: الأنصاري، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف: **الإقناع في القراءات السبع**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م، ص449، والحلبي: **التذكرة في القراءات الثمان**، تحقيق: أيمن رشدي سويد، الجيزة- مصر: مكتبة التوعية الإسلامية، ج2، ص512. وإتحاف فضلاء البشر، ج2، ص 400، 401.

(134) مشكل إعراب القرآن، ج2 ص604.

(135) سورة البقرة: الآية 68.

(136) مشكل إعراب القرآن، ج1 ص98.

(137) سورة البقرة: الآية 2.

(138) مشكل إعراب القرآن، ج1 ص73.

(139) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص74.

(140) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: محمود وأحمد محمد شاكر، ج1، ص230-232. وما سيأتي من تعليقات جديدة سيكون على هذه الطبعة.

(141) الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، ط6، حِمص- سورية: دار الإرشاد للشؤون الجامعية، 1999م، ج1، ص38.

(142) سورة النساء: الآية 162.

(143) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص113.

(144) سورة الأعراف: الآية 177.

(145) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص306.

(146) سورة الأنعام: الآية 73.

(147) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ سورة الأنعام: الآية 73.

(148) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص257.

(149) التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص379.

(150) إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج2، ص396.

(151) سورة القمر: الآية 5.

(152) سورة القمر: الآية 4.

(153) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص697.

(154) سورة الرحمن: الآية 17.

(155) من قوله: (خَلَقَ الإنسانَ)، سورة الرحمن: الآية3.

(156) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص704.

(157) سورة غافر: الآية 46.

(158) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص636.

(159) التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص373.

(160) سورة الأنعام: الآية 151.

(161) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص277.

(162) سورة الشورى: الآية 13.

(163) أي: أنْ وما بعدها، أو أنْ وما دخلت عليه.

(164) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص645.

(165) سورة النجم: الآية 38.

(166) وما بعدها.

(167) سورة النجم: الآية 36.

(168) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص694.

(169) سورة المائدة: الآية 80.

(170) وما دخلت عليه.

(171) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص235.

(172) سورة القصص: الآية 9.

(173) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب وغيرهم (قُرَّهْ) بالهاء على هاء التأنيث المكتوبة تاءً، وهو وقف على خلاف رسم المصحف، ووقف الباقون بالتاء، وقرأ أبو هريرة (قُرات أعين) بالجمع. انظر: **النشر في القراءات العشر**، ج2، ص130، **وإتحاف فضلاء البشر**، ص103.

(174) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص541.

(175) سورة لقمان: الآيتان 2، 3.

(176) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وأبو جعفر (هدىً ورحمةً) بالنصب، وقرأ حمزة والأعمش وغيرهما بالرفع. انظر: السبعة في القراءات، ج1، ص 512. والحجة في القراءات السبع، ج 1، ص 284. والتيسير في القراءات السبع، ج1، ص 176. والأندلسي، أبو طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري: **العنوان في القراءات السبع**، تحقيق: د.زهير زاهد/ د.خليل عطية، ط2، بيروت: عالم الكتب، 1406هـ/ 1986م، ج1، ص 152. والعكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله: **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، لاهور- باكستان: المكتبة العلمية، ج2، ص187.

(177) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص564.

(178) سورة فصلت، الآية 28.

(179) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص642.

(180) سورة السجدة: الآية 2.

(181) لم أجد قراءة بالنصب في كتب القراءات.

(182) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص567.

(183) سورة النساء: الآية 81.

(184) قرأ الجمهور (طاعةٌ) بالرفع، وقرأ نصر بن عاصم والحسن وغيرهما (طاعةً) بالنصب. انظر: الإتحاف، ج1، ص75، والنشر في القراءات العشر، ج2 ص36. وغير ذلك.

(185) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص514، 515.

(186) سورة البقرة: الآيتان 21، 22.

(187) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص83.

(188) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص365.

(189) سورة الفرقان: الآيتان 1، 2.

(190) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص716.

(191) سورة آل عمران: الآية 183.

(192) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص181.

(193) سورة الهمزة: الآية 2.

(194) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص842.

(195) سورة المائدة: الآية71.

(196) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص234.

(197) سورة الأنبياء: الآية 3.

(198) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص477.

(199) سورة الشعراء: الآيتان 208، 209.

(200) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص530.

(201) سورة الذاريات: الآية 58.

(202) قرأ الجماعة (المتينُ) بالرفع، وقرأ الأعمش ويحيى بن وثاب والنخعي وغيرهم (المتينِ) بالجر. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ج2، ص245. وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج1 ص517. وغير ذلك.

(203) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص689.

(204) سورة يونس: الآيتان 62، 63.

(205) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص348.

(206) سورة ق: الآية 26.

(207) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص685.

(208) سورة الزمر: الآية 1.

(209) قرأ الجماعة (تنزيلُ) بالرفع، وقرأ ابن أبي عبلة وزيد بن علي وعيسى بن عمر (تنزيلَ) بالنصب. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ج2، ص214. ومعاني القرآن، ج2، ص414. والجامع لأحكام القرآن، ج15، ص232، والإتحاف، ج1، ص22، والبيان في غريب إعراب القرآن، ج2، ص321.

(210) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص630.

(211) سورة آل عمران: الآية 167، 168.

(212) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص178.

(213) سورة فاطر: الآية 35.

(214) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص595.

(215) سورة النمل: الآية 52.

(216) قرأ الجمهور (خاويةً) بالنصب، وقرأ عيسى بن عمر ونصر بن عاصم وغيرهما (خاويةٌ) بالرفع على وجوه. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ج2، ص 174. وغير ذلك.

(217) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص537.

(218) البيان في غريب إعراب القرآن، ج2، ص225.

(219) سورة ق: الآية 23.

(220) قرأ الجمهور (عتيدٌ) بالرفع، وقرأ عبدالله بن مسعود (عتيداً) بالنصب على الحال. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ج2، ص242. ومعاني القرآن للفراء، ج3 ص17. والبحر المحيط، ج8، ص125. وغير ذلك.

(221) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص684.

(222) سورة هود: الآية 72.

(223) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص411.

(224) التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص37.

(225) التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص282.

(226) وإن كانوا قد ذكروا أكثر من ذلك في مواضع أخرى من القرآن الكريم.

(227) سورة المعارج: الآيتان 15، 16.

(228) قرأ حفص وغيره (نزّاعةً) بالنصب، وقرأ أبو جعفر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف وغيرهم (نزاعةٌ) بالرفع. وقد جمع الدكتور عبداللطيف الخطيب في معجم القراءات سبعة أوجه نحوية لـ(نزّاعة)، أربعة في نصبها، وهي النصب على: الحال، والاختصاص، والمدح، والذم، وثلاثة في رفعها، وهي: خبر إنّ، وخبر مبتدأ محذوف على الذم، وخبر لظى. انظر: الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج10، ص3.

(229) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص757.

(230) التبيان، ج2، ص467.

* * *